

جامعة سكيكة

الأستاذة : مليكة محمدي

مسار السياسة الجزائرية للسيطرة على مواردها البترولية

بين 1969 و 1971.

ملخص بالعربية:

كان للتصحيح الأول للعلاقات البترولية الجزائرية الفرنسية بعد ثلاث سنوات من الإستقلال في إطار إتفاقية 1965 بداية لإعادة للإقتصاد الوطني التوازن والإستقرار، فقد صممت الدولة على القيام بسياسة صارمة بوجودها في جميع المستويات في ميدان البترول الجزائري وإتخاذ عدة قرارات تخص التأميم للشركات الفرنسية وغير الفرنسية، بالإضافة إلى تبلور الموقف الجزائري بمطالبتها بمراجعة إتفاقية 1965 بعد أن أظهرت الشركات البترولية الفرنسية عدم تقيدها ووفائها بالتزاماتها المتضمنة في إتفاقية 1965.

وتعود مطالبة الجزائر بمراجعة الاتفاقية إلى عدة أسباب عبّر عنها الطرف الجزائري في عدة مناسبات، لكن لجوء الحكومة والشركات الفرنسية إلى أسلوب المماطلة والتسويف أدى بالرئيس بومدين إلى إستغلال الظروف الملائمة وإعلان قرار تأميم البترول في 24 فيفري 1971 وهي القرارات التي كان لها صدى كبيرا على الصعيد الوطني والدولي.

Résumé:

Les accord d'Evian ont consacré l'indépendance de l'Algérie, mais, en ce qui concerne son économie notamment le secteur des hydrocarbures, la France demeurait dominatrice, c'est pourquoi, juste après

l'indépendance, elle a mis en place une stratégie pour récupérer ses richesses naturelles.

Le 29 juillet 1965 de nouveaux accords lui ont permis d'augmenter ses benefices en matière d'hydrocarbures et de se développer à tous les niveaux, ainsi, elle a tenté de s'imposer d'autant plus que la France n'avait pas respecté les engagements de 1965, finalement, elle prend la décision de nationaliser ses hydrocarbures le 24 février 1977, cette décision a eu des effets au niveau national et international.

مقدمة:

لم يكن اكتشاف البترول في الجزائر حدثا اقتصاديا غير المعطيات الأساسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر و إنما كان فرصة ملائمة لإخراج الاقتصاد الفرنسي من ركوده بتزودّه بمادة كان يعاني من نقصها ومن تبعيته إلى الخارج بسببها وتكلفه مبالغ مالية طائلة يدفعها بعملات نقدية أجنبية ترهق ميزان مدفوعاته الخارجي، وتجعل الاقتصاد الفرنسي مدينا بمبالغ طائلة إلى الاحتكارات الرأسمالية غير الفرنسية التي تسيطر على منابع البترول في العالم ⁽¹⁾.

وقد أدى إدراك الجزائر بعد استقلالها ببروز البترول كقطاع منعزل عن حركة الاقتصاد الجزائري المحلي وإرتباطه أكثر فأكثر بالتأثيرات والمصالح الخارجية إلى تحديدها لإستراتيجية بعيدة المدى في مجال البترول وإلى رسم خطة مناسبة لتنفيذ هذه الإستراتيجية ⁽²⁾ استهدفت الجزائر المستقلة على المستوى الاقتصادي الشامل تخليص الاقتصاد الوطني من قيود التبعية وتأمين الاستقلال الاقتصادي بفرض

سيطرتها الفعلية على مجموع النشاطات الرئيسية للاقتصاد الوطني وتطبيق برنامج شامل للتنمية الاقتصادية.

أما في مجال البترول بصفة خاصة فإن الجزائر استهدفت إنشاء صناعة بترولية وطنية تغطي كافة مجالات النشاط البترولي وجميع قطاعاته المختلفة وكذلك تأمين الروابط وعناصر التلاحم بين صناعة البترول والغاز وسائر الصناعات والنشاطات المكملة لها أو المتفرعة عنها واتخاذ الصناعة البترولية الحديثة أداة لتعميم التصنيع المتطور الشامل في البلاد ⁽³⁾ وهذا ما أكدّه بشير بومعزة وزير الاقتصاد الوطني في أواخر ماي 1964 في عرضه لموقف الحكومة في هذا الصدد والمتمثل في أن تكون مسؤولة في الميدان الاقتصادي وليس كعامل إداري يقوم بحماية الضرائب وإنما المشاركة في كل مراحل الصناعة النفطية من مرحلة البحث إلى مرحلة تسويق البترول، كما أشار إلى أن الجزائر لحقت بها أضرارا كبيرة من جراء التعاون المححف مع فرنسا ⁽⁴⁾، وما أن قامت حكومة بن بلة وسيطرت على زمام الأمور حتى سجلت العلاقات الجزائرية الفرنسية البترولية نزاعاتها الأولى ⁽⁵⁾.

فبعد بضعة من الأسابيع من إستقلال الجزائر بدأت الحكومة الفرنسية في إجراء اتصالاتها مع السلطات الجزائرية القائمة آنذاك من أجل إدخال الأحكام البترولية الواردة في الاتفاقية السادسة من إتفاقيات إيفيان حيز التنفيذ، وتم توقيع إتفاقية باريس يوم 28 أوت 1962 وبموجبها أنشئت الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء باعتبارها هيئة اعتبارية جديدة تملك موارد مالية مشتركة بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية.

ورغم توصل الهيئة في العام الأول من الاستقلال الجزائري إلى إنجاز مشاريع هامة في المجال البترولي قدّرت تكاليفها بـ 372 مليون دينار جزائري إلا أن الجزائريين اعتبروا هذه الهيئة بمثابة " عين فرنسا على الصحراء الجزائرية " ووجودها وكيانها إحياء بغض للنظام الاستعماري القديم المسيطر على الثروات الجزائرية،

فالهئة الصحرأوة كانت تتناقض مع مفاهيم السيادة المعروفة للدولة المستقلة، كذلك فإن قراراتها كانت تصدر بأسلوب التصويت والأخذ بقاعدة الأغلبية المطلقة من بين أعضائها الاثنى عشرة، ولما كان هؤلاء من الفرنسيين الممثلين للمصالح البترولفة الفرنسية⁽⁶⁾ فبإمكانهم إيقاف كل القرارات اللى تخدم الطرف الجزائري⁽⁷⁾.

لتحقيق استعادة الشؤون البترولية تحت السيادة الجزائرية كان لابد من تكوين الإطارات والكفاءات لمحاربة قانون البترول الصحرأوي وجرء الثروات المتنازع عنها ووضع الإستراتيجية الواجب إتباعها، وقد تدعّم هذا البرنامج كلما زادت قدرة مسؤولي وإطارات هذا القطاع فى التحكم فيه وضمّه إلى السيادة الوطنية، وهو البرنامج الذى إمتدّ على مدى عشرفة من الزمن ليصل ذروته فى 24 فيفري 1971 مع تأمين البترول والغاز⁽⁸⁾.

أولا: مطالبة الجزائر بمراجعة إتفاقفة 29 جوففة 1965:

على خلاف الحقبة السابقة اللى كانت فىها الجزائر تعاني نقصا فى الإمكانات المادفة والبشرفة اللى لم تكن تسمح لها بالتحكم فى ثرواتها الطبعفة، فإن السنوات السبع الفاصلة بين استقلالها ومراجعة إتفاقفة 05 جوففة 1969⁽⁹⁾ قد مكنت الجزائر من إنشاء قطاعا بترولفا وطنفا متكاملا⁽¹⁰⁾ والوصول إلى تجربة كافية للتفاوض مع الطرف الفرنسي من موقع قوة فى ظل ظهور متغفرات داخلفة وخارجفة ساعدت على تبلور الموقف الجزائري فى مطالبته بمراجعة إتفاقيات 29 جوففة 1965 بعد أن ظهرت الشركات البترولية الفرنسية عدم تقفدها ووفائها بالتزاماتها اللى تضمنتها إتفاقفة 29 جوففة 1965 وتعود مطالبة الجزائر بمراجعة إتفاقيات إففان إلى عدّة أسباب عبّر عنها الطرف الجزائري فى عدّة مناسبات.

1- أسباب المطالب الجزائرفة:

كان طلب الجزائر بإعادة النظر في النظام الضريبي المطبق على الشركات الفرنسية وفقا لما نصت عليه المادة السابعة و العشرون من إتفاقية 29 جويلية 1965 والقاضية بمراجعة الأحكام الضريبية⁽¹¹⁾ خلال أربع سنوات الفاصلة بين تاريخ عقد الاتفاقية وإستنادا إلى الأحداث والأرقام يلاحظ أن الجزائر ظلت وفيه طوال أربع سنوات لبنود الاتفاقية دون أي خروج عنها وذلك عكس ما تصرفته الحكومة والشركات الفرنسية التي إتبعته وتقتنت في أساليب المماثلة والتسويق بحيث طبقت ما هو لصالحها و قرّمت ما هو لصالح الجزائر⁽¹²⁾.

كان الهدف الأساسي الذي من أجله أبرمت إتفاقية 1965 هو خلق تعاون قائم على توازن المصالح المتبادلة بين الجزائر وفرنسا وبموجب أحكام تلك الاتفاقية التزمت الجزائر بأن تؤمن إمدادات منتظمة للسوق البترولية الفرنسية وأن تمنح فرنسا مزايا ضريبية في مقابل التزام الحكومة الفرنسية بأن تعمل على زيادة وتنشيط جهود التنقيب في الجزائر وبأن تقدم مساهمة هامة لنهضة الجزائر الاقتصادية⁽¹³⁾ إلا أنه وخلال تقييم تم إجرأه خلال السنة الرابعة من تطبيق الاتفاقية لوحظ أنه في الوقت الذي جنى فيه الجانب الفرنسي كامل الفائدة من كون جميع مواد الاتفاقية التي تصون مصالحه قد طبقت بكل أمانة من خلال منحه امتيازات جديدة وتمويله بانتظام بالمواد الهيدروكربونية وفق شروط اقتصادية مواتية له، وارتفاعه بسعر قياسي هو أدنى من المستوى العام للأسعار المعلنة ومنافذ مهمة للصناعة فإن الوضع بالنسبة للجانب الجزائري كان يختلف تمام الاختلاف⁽¹⁴⁾ ولم تأتي مطالب الجزائر بسبب خيبة الأمل المتزايدة من الجزائريين من أداء شركات البترول الفرنسية لكنها أيضا كانت غير راضية عن التزامات الحكومة الفرنسية الاقتصادية والمالية.

وبالتالي فإن الوقائع تبين أن الالتزامات التي أخذها الشريك الفرنسي على عاتقه في مقابل الميزات التي قدمت له قد تم تجاهل جزء كبير منها تجاهلا يكاد يكون كاملا، وأن التوازن الذي قامت عليه الاتفاقية الجزائرية- الفرنسية قد إختل بفعل الجانب الفرنسي وضد مصلحة الجزائر، هذه النتيجة لا يمكن وصفها إلا بأنها

إخلال خطير بالعقد الذي يكون الأساس الحقيقي للاتفاقية وبأنها تبعا لذلك هي المصدر الحقيقي لتدهور العلاقات الجزائرية - الفرنسية الذي أدى إلى الأزمة بين الطرفين⁽¹⁵⁾.

2- مطالب الجزائر في المفاوضات:

أدى الموقف الفرنسي ذي النزعة الامبريالية تجاه الجزائر وعدم احترامه لاتفاقيات 1965 واكتفائه بالمرامغات وبالتنازلات الشكلية الخالية من أي منفعة جدية للدولة الجزائرية⁽¹⁶⁾، إلى صياغة الجزائر لمجموعة من المطالب للتفاوض حولها في إطار مراجعة إتفاقية 1965 :

1- تطبيق المادة 27 من إتفاقية 25 جويلية 1965 برفع مستوى السعر الاسترشادي للبتروال الجزائري عما هو محدد في تلك الاتفاقية أي 2.85 دولار أمريكي للبرميل.

2- تعديل النظام الضريبي الخاص بالقطاع الإنتاجي البترولي⁽¹⁷⁾.
وذلك أخذ بعين الاعتبار:

1/- ضريبة السوييس وهي العوائد التي حرّمت منها الجزائر نتيجة إلتزامها مع فرنسا بإتفاقية 1965.

2/- تزايد الطلب في الأسواق العالمية على البتروال الخفيف الذي تقل فيه نسبة الكبريت كالبتروال الجزائري والليبي والنيجيري فهذا النوع من البتروال يتطلب مصاريف أقل من حيث التصفية بالنسبة للبتروال الآخر ذي النسبة العالية نسبيا من الكبريت.

3/- سياسة النظام الليبي الجديد في ميدان البتروال بحيث لم يعد البتروال الليبي منافس للبتروال الجزائري فليبيا قررت بالاتفاق مع الجزائر وتعاون معها على المطالبة برفع تسعيرة البتروال الجزائري والليبي معا⁽¹⁸⁾.

ثالثا: الظروف الداخلية والخارجية السابقة للمفاوضات:

صاحبت المفاوضات الجزائرية- الفرنسية حول مراجعة إتفاقية 1965 تطورات سواء على صعيد العلاقات بين الجزائر والشركات الأجنبية الفرنسية وغير الفرنسية وعلى صعيد العلاقات بين شركات البترول والدول المنتجة المختلفة وكذلك لم تكن حادثا مستقلا عما رافقها من تطورات سياسية على صعيد المنطقة العربية والتي ساهمت في تدعيم الموقف الجزائري.

أ- الظروف الداخلية:

إن فشل بعض التجارب السابقة للتأميم التي أجرتها بعض الدول المنتجة الثورية

قد جعل سوناطراك تؤهل وسائل سياستها قبل تنفيذها⁽¹⁹⁾ حيث جاءت تنفيذا لسياسة بترولية محددة منذ سنوات والتي جرى تطبيقها على مراحل كما رأينا ذلك في الفصول السابقة، وقد بدأ هذا التطور يأخذ صورته الفعلية منذ تاريخ إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات أي ابتداء من 21 ديسمبر 1963. وكانت فرصة لإرساء القواعد الأساسية لتنظيم مستقبل جديد، لكن التطور السريع لوضعية البترول والغاز الجزائري تحدت معاملة أكثر في سنة 1965، حيث باشرت الجزائر منذ هذا التاريخ إجراءات تأميم وإتفاقيات وكان هذا التطور شاملا وامتد طولا من ميدان البحث والتنقيب حتى ميدان التسويق⁽²⁰⁾، حيث كانت الجزائر حاضرة في سوق البترول الدولي تباع الخام قبل التأميمات⁽²¹⁾

مرورا بميدان الإنتاج والنقل وتمكنت الجزائر خلال فترة وجيزة من إحداث ذلك التطور بنجاح غير متوقع⁽²²⁾، وهكذا لم تأتي سنة 1970 حتى كانت الجزائر تشرف على مجالات البترول المختلفة بالنسب الآتية:

- البحث 60 %
- تسويق الغاز 100 %
- تسويق الغاز 33.3 %
- الاستخراج 33.3 %

- النقل البري 66.7 %

- التكرير 80 % (23).

كما تم تكوين عدد هام من الإطارات الوطنية والتي اكتسبت خبرة هامة في مجالات التنفيذ والتطبيق والتخطيط للمستقبل إضافة إلى تكون في خزانة الدولة ومختلف قطاعات النشاط الاقتصادي رأس مال كبير (24).

من ناحية أخرى فقد سيطرت الجزائر منذ 1967 على كل مصالح الشركات الأجنبية الغير الفرنسية (25)، كما أن الاتفاق النهائي مع "جيتي" في 1968 رغم أنه لم يحمل مصالح قوّة فقد اعتبر نقطة تحول في العلاقات بين الحكومات المضيفة وشركات البترول الأجنبية فقد مثل بداية تحول في الحقوق الإمتيازية إلى حقوق تعاقدية حيث وافقت الشركة الأمريكية على بيع 51 % من الأصول المنتجة لسوناطراك ودخلت في شراكة جديدة لتشكيل مشروع مشترك للتنقيب والإنتاج وقد تضمن الاتفاق:

*- المشاركة: حصول سوناطراك على مشاركة بـ 51 % والتي تسمح لهذه الأخيرة بالتمثيل بالأغلبية في مجلس إدارة المشروع المشترك، وتجدر الإشارة على أنه لأول مرة منذ عشر سنوات استطاعت شركة وطنية الحصول على هذا النصيب من رأس مال شركة أجنبية مستغلة لمساحات ثبت فيها وجود البترول.

*- التسديد: تنص الاتفاقية على قيام الشركة الوطنية سوناطراك بتسديد ما يقابل 51 % من رأسمال الشركة الأمريكية في مدى أربع سنوات بشحنات من البترول المنتج في المساحات الداخلة في إطار الاتفاقية.

*- البحث والتنقيب: تعهد الشركة الأمريكية إلى الشركة الوطنية بكافة عمليات البحث والتنقيب على البترول في المساحات التي تدخل في نطاق الاتفاقية على أن تقوم "جيتي بتروليوم" بتحمل كافة النفقات الناتجة عن هذه العملية، وهذا

ما يسمح بإكتساب الخبرة في هذا الميدان إضافة إلى تكوين الفنيين والإطارات الوطنية.

*- التمويل: فيما يخص التمويل تعهد الشركة بتقديم عون مادي مقداره تسعة ملايين ونصف من الدولارات يدفع القسط الأول وقدره 2.5 مليون دولار أمريكي عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

*- الفوائد: خلافا للقاعدة التي كانت متبعة حينذاك في تقسيم العائدات والقائمة على مبدأ 50-50 % فإن هذه الاتفاقية تقضي بأن يكون (26) نصيب الجزائر في الأرباح 88% بينما يكون نصيب الشركة الأمريكية 12% وتقسم الأعباء الضريبية على أساس السعر المرجعي (27).

*- التسويق: فيما يخص التسويق فإن الاتفاق ينص على أن كل طرف سيتولى تسويق نصيبه من الإنتاج على أنه يتعين على الشركة الأمريكية إذا ما طالبت منها الشركة الوطنية أن تسوق لها حصة من نصيب هذه الأخيرة بضمن يتفق عليه كل سنة (28) وأخيرا تقديم أي نزاع بين الطرفين إلى محكمة جزائرية بدلا من التحكيم الدولي (29).

وبالتالي وبعد ثلاث سنوات من إتفاقية 29 جويلية 1965 المبرمة بين الجزائر وفرنسا والتي كانت تعتبر آنذاك إتفاقا مثاليا يصلح أن يكون قدوة للبلاد المنتجة للبترو. تبين أنه وبالمقارنة مع إتفاق جيتي - سوناطراك يتضمن نقاط ضعف عديدة والتي برزت إلى الوجود بعد ثلاث سنوات من التجربة الفعلية لتطبيق إتفاق الجزائر عمليا (30).

وقد سعت الجزائر للحصول بالمثل من شركات البترول الفرنسية (31). حيث ما تم إنجازه في 1971 كان مجسّد في نموذج مصغر مع شركة " جيتي " في أكتوبر 1968 (32).

- كانت الجزائر في هذه الفترة بحاجة إلى تعبئة كل مواردها لتمويل تنميتها الطموحة حيث المخطط الرباعي . كان يستوعب أكثر بكثير من الموارد التي كانت متوفرة وقد اعتبر الإنتاج البترولي والغازي كعمود فقري لتنمية البلاد ⁽³³⁾، والذي تميز بنسبة الاستثمار المرتفعة وبالأفضلية المعطاة للصناعة خاصة للصناعة الثقيلة ⁽³⁴⁾.

ب- الظروف الخارجية :

لم تكن التطورات الحاصلة في الجزائر بين الطرف الجزائري والفرنسي مستقلة عما كان يجري من تطورات على المستويين العربي و الدولي، وهذه التحولات والتطورات رمت بجذورها إلى الحرب العربية الإسرائيلية لشهر جوان 1967 على إثر غلق قناة السويس

على الحركة البحرية الدولية مما دفع إنتاج البترول في الشرق الأوسط المتوجه نحو أوروبا ينقل عبر رأس الرجاء الصالح وتدور بذلك السفن الناقلة حول إفريقيا وهو ما يجعل السعر يرتفع عند وصول برميل الخام إلى ميناء روتردام أو ليفورنو، لكن البترول المتوجه من البحر المتوسط إلى الموانئ الأوروبية أقل من سعر البترول المستورد من الشرق الأوسط، لذا من الطبيعي أن تطالب هذه البلدان المتوسطة بدفع سعر أعلى لبترولهم يكون مساويا لسعر بترول الخليج ⁽³⁵⁾ خاصة بعد تزايد أهمية بترول هذه البلدان بعد غلق أنابيب التابالين الممتدة من العربية السعودية عبر سوريا في ماي 1970 ⁽³⁶⁾، وما زاد من أهمية البترول الليبي والجزائري بعده عن منطقة التوتر في الشرق الأوسط وقربه من بلدان الاستهلاك وللتنوعية الجيدة التي يتميز بها ⁽³⁷⁾ والذي كان ينقل حوالي ما يقرب 25 مليون طن سنويا ⁽³⁸⁾ وعلى إثر ذلك بدأت أزمة بترولية في التشكل في 01 سبتمبر 1969 في ليبيا بعد الإطاحة بالملك الليبي إدريس السنوسي ومجيء القذافي إلى السلطة وتحسبا للذكرى الأولى لهذا الحدث في 1970 قرر القذافي مراجعة أسعار البترول برفع سعر البترول الليبي. كما قام

بمراجعة الاتفاقات المبرمة مع الأنجلو سكسون وتوصل إلى إتفاق مع الشركات الأمريكية لرفع سعر البترول الليبي المعلن إلى دولارين و 30 سنت، كما تم عقد إتفاق مع شركة أكسيدونتال بتروليوم على سعر معلن بـ 2.60 دولار أمريكي ، وباعتبار أن سعر البترول الليبي كان أساسا لتحديد سعر البترول الجزائري والذي كان يقابله 2.65 دولار أمريكي بالنسبة للبترول الجزائري فقد أصبح بذلك طلب الجزائر برفع سعرها مبررا خاصة بعد أن حذت كل الشركات البترولية الأجنبية في ليبيا حذو شركة أكسيد و نتال بتروليوم (39).

كما اضطرت الحكومة الليبية إلى تحديد سقف إنتاج أدنى عن السابق بسبب إنتاج الشركات لكميات ضخمة داخل الحقول وهو ما يضّر بالمصالح الليبية على المدى الطويل (40)، وقد عززت أهمية البترول الليبي والجزائري موقف الجزائر خصوصا بعد انتهاء مرحلة التنافس بين بترول البلدين وبدء مرحلة التعاون الوثيق بينهما (41) بعد الاتفاق الجزائري الليبي لتنسيق سياستهما البترولية وتبادل الدعم والمساندة في هذا المجال ، وعلى مستوى آخر تميزت هذه الفترة بانضمام الجزائر إلى منظمة الدول المصدرة للبترول " الأوبك " والتي أقدمت لأول مرة على زيادة أسعار البترول (42)، وقد تضاعفت مؤتمرات منظمة الأوبك في الاتفاقات والمشاورات مع الدول المستهلكة (43).

وقد توالى الأحداث عبر العالم بشكل متسارع مع توصل ليبيا إلى رفع

الأسعار

مع أكبر الشركات البترولية العالمية، وارتفعت أصوات المسؤولين عن قطاع البترول ورؤساء الدول في الشرق الأوسط من بينهم شاه إيران للمطالبة بحقوق أكبر " زيادة الإنتاج ورفع السعر المعلن ورفع نسبة الضريبة " والذي خضعت الشركات لمطالبه بعد إبرام إيران الاتفاق مع الاتحاد السوفياتي، وقد تيقنت الشركات البترولية لضرورة تهدئة الأوضاع بقبول مطالب شاه إيران مع المبادرة بمجموعة من الإجراءات في مناطق أخرى من العالم حيث رفعت بشكل منفرد السعر المعلن للبترول بقيمة 20

سنت للبرميل فيما يخص الكميات المشحونة من العراق والعربية السعودية وعبر الأنابيب باتجاه البحر المتوسط وذلك لربطها بالأسعار الجديدة المحددة في ليبيا، كما إتخذت شل و بريتيش بتروليوم نفس الإجراء بالنسبة للبتروال النيجري في نوفمبر 1970 ورفعت السعر المعلن بـ 20 إلى 25 سنت للبرميل الواحد مع سبق التطبيق في 01 سبتمبر من نفس (44).

وقد اتسعت دائرة الصراع واتخذ أبعاد جديدة وواسعة وظل موضوع البترول على مستوى الحياة الوطنية والدولية عموما وتضاعف هلع وتخوف الأوساط الاحتكارية الدولية من جراء صرامة مواقف بعض الدول المصدرة للبتروال وإصرارها على التحدي والصمود وانتزاع حقوقها المشروعة مهما كانت الظروف واتضح هذا التحدي أكثر عندما ظهرت منظمة الدول المصدرة للبتروال في مؤتمرها الـ 21 المنعقد في كاراكاس في فنزويلا من 09 إلى 12 ديسمبر 1970 بتضامن لا محدود لأعضاءها وإصرارهم دون تردد على المطالبة بحقوقهم المشروعة جماعيا حيث لأول مرة منذ تأسيسها في بغداد في سبتمبر 1960 يوافق جميع أعضاءها بالإجماع على توصيات وقرارات ومطالب هامة تتعلق بتحديد السعر الجديد للبتروال في موانئ التصدير وشروط استغلاله من طرف الشركات الأجنبية، ومثلت هذه القرارات المتخذة بالإجماع نقطة تحول في سياسة الأوبك (45).

وقد نص القرار على:

- تحديد المستوى الأدنى للضرائب بـ 55 %
- زيادة الأسعار المعلنة على أساس ظروف السوق والآثار الناتجة عن فقدان القيمة.
- تؤخذ بعين الاعتبار في تحديد الأسعار ثوابت متصلة بكثافة البترول وموقعها الجغرافي ومحتواه من الكبريت (46).
- إلغاء كل التخفيضات في الأسعار المعمول بها لبعض الشركات بداية من أول جانفي 1971.

- تشديد المراقبة على الشركات فيما يخص الإنتاج والاستثمار والبحث والتنقيب و منح الامتيازات، وقد وافق مؤتمر كراكاس على قرار آخر ينص على أنه في حالة رفض الشركات البترولية المطالب المذكورة أعلاه تبادر الحكومات الأعضاء إلى رفض الأسعار الجديدة بإصدار التشريعات الملزمة بذلك للشركات (47)

وكان مؤتمر كراكاس حاسماً في قراراته المتخذة وقد إتفق الملاحظون على أنه المؤتمر الوزاري الذي لا يناظره أي مؤتمر سابق من حيث إنسجام وجهات النظر بين أعضاء منظمة الأوبك واعتبرت قراراته ثورة في المطالبة بالتوزيع العادل لإيرادات البترول (48).

وقد أثارت توصيات المؤتمر ردود فعل كبيرة في الأوساط الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي شعرت بخطورتها وأبدت تخوفها من قيام جبهة موحدة للدول المنتجة والمصدرة للبترول فأوعزت إلى كبريات الشركات البترولية بالتحرك من جهتها في محاولة تكوين جبهة دولية مضادة للأوبك (49).

وبالفعل تكونت جبهة الكارتل الدولية وضمت تحت لوائها فرنسا وبريطانيا وأمريكا وهولندا التي سلمت مقاليد الدفاع عن مصالحها كدول في الميدان البترولي إلى شركات إحتكارية (50).

وبعد إنعقاد المؤتمر الواحد والعشرون لوزراء الدول الأعضاء في الأوبك بكراكاس تحولت أنظار العالم باتجاه طرابلس وطهران حيث التقى خلال شهر جانفي 1971 في طهران وزراء البترول العراقي سعدون حمادي و السعودي زكي اليميني خلال شهر جانفي 1971. و بوزير المالية الإيراني جمشيد آموزغار وقرروا استدعاء ممثلي الشركات العالمية في الخليج والاقتراح عليهم رفع الأسعار بـ 20 أو 30 سنت للبرميل مع تحديد مجموعة من الأسعار مرتبطة بنوعية الخام وفقاً لقرار الأوبك رقم 120، كما أعلن هؤلاء الوزراء مع بداية الاجتماع أن أي رفض من قبل الشركات المعنية سيؤدي لاجتماع الأوبك من أجل دراسة عمل مشترك للدول الأعضاء (51).

وموازاة ذلك إنطلقت بطرابلس مفاوضات جديدة للمطالبة برفع السعر المعلن بقيمة 25 سنت للبرميل ليرتفع سعر البرميل من 2.53 دولار أمريكي إلى 3.18 دولار أمريكي وهو ما طالبت به الجزائر سابقاً، إضافة إلى رفع نسبة الضريبة لتصبح 60 % وإعادة استثمار 25 سنت للبرميل لفائدة التنقيب عن البترول في ليبيا.

أما في طهران فقد أعلن أعضاء الكارتل استعدادهم للدخول في مفاوضات شاملة وقدم الوفد الممثل للكارتل الذي وصل طهران حاملاً رسالة من الكارتل في 16 جانفي 1971 تتضمن عدّة إقتراحات (52).

وبعد مفاوضات دامت قرابة شهر بين دول الأوبك وكبريات شركات البترول الدولية تم التوصل في 12 فيفري 1971 إلى إبرام إتفاق منفصل مع دول الخليج والموافقة على الدخول في مفاوضات بطرابلس حول بترول البحر الأبيض المتوسط (53) وقد استطاعت منظمة الدول المصدرة للبترول بالفعل في طهران تحقيق ثلاث نتائج هامة وهي:

1- رفع السعر المعلن للبترول الخام بمعدّل 30 سانت للبرميل الواحد.

2- رفع معدّل الضريبة على الأرباح إلى 55 % .

3- الاتفاق على زيادة السعر المعلن للبرميل البترول الخام في شهر جوان 1971 بنسبة 2.5% على أن تعمل على تطبيق هذه الزيادة سنوياً خلال الفترة 1971-1975. وهي زيادة لمقابلة ارتفاع الأسعار الدولية وارتفاع التضخم، ورغم أن الاتفاق يحمل إسم إتفاق "الأوبك" والشركات البترولية فهو لا ينطبق إلا على بترول الخليج العربي ولا يستثنى إلا جزء من كميات بترول دولتين هما السعودية والعراق (54).

بعد إنتهاء المعركة الأولى للبترول في طهران مع دول الخليج العربي بدأت معركة طرابلس بين الشركات البترولية ودول المتوسط الجزائر وليبيا، وقد كانت وجهة نظر ليبيا والجزائر من إتفاقية طهران هي مجرد إتفاقية عادية جداً لا تمثل مطلقاً

هزيمة حقيقية للكارتل المستغل، كما لا تمثل إنتصارا كاملا وحاسما لدول الخليج بحيث لم تحدث الاتفاقية التغير المطلوب والمنشود ولم تنتزع زمام المبادرة من بين الشركات الاحتكارية التي ظلت بعد الاتفاقية هي سيدة الموقف تنهب البترول العربي بشروط مغرية في كل المجالات وهي التي تشرف وتتصرف لمدة أخرى على استغلال البترول والتحكم بمفردها في الأسعار، وقد عبّر وزير الاقتصاد الليبي عبد السلام جلود بشكل صريح وهو يعلق على إتفاقية طهران قائلا " إنّ الأسعار التي طلبتها وحصلت عليها دول الخليج في طهران لا تمثل حد أدنى لمطالبنا وعلى كل حال فنحن لا نقبل فوق ذلك بأن تظل شركات الكارتل تلعب دور شرطي الأسعار" (55) وتجدر بنا الإشارة إلى أن ظروف الصراع بين الطرفين كانت أفضل بكثير بالنسبة للدول المنتجة على تلك التي توجد فيها الشركات الاحتكارية وذلك يعود إلى :

- سيطرة استهلاك البترول والغاز على غيره من القوى المحركة الأخرى وتشكل بنسبة 60 % من إجمالي استهلاك البلدان الصناعية للطاقة.
- عرف النظام الاقتصادي للبلاد الرأسمالية الصناعية في هذه الفترة مرحلة حساسة بسبب إشتداد مطالب العمال برفع أجورهم مع زيادة إرتفاع الأسعار فبعد نجاح إضراب عمال الشركة الأمريكية (جنرال موتورز) في حمل هذه الأخيرة على رفع أجورهم أضحى عمال أوروبا الغربية أنفسهم يطالبون بالحصول على نفس الامتيازات والقيم المماثلة التي حصل عليها العمال في الولايات المتحدة الأمريكية (56).

كما ظهرت في فرنسا الأزمة الاقتصادية والسياسية والتي أضعفت إلى حدّ كبير موقف الجانب الفرنسي في التفاوض مع الجزائر (57).

وفي الوقت الذي كانت فيه الجزائر السبابة إلى المطالبة بتغيير الأوضاع البترولية وضرورة إستفادة الدول المنتجة من ثرواتها وبينما كانت الأحداث السابقة الذكر تتوالى عبر العالم في طهران وطرابلس مرورا بكاراكاس والتي تميزت بتطور

إستراتيجي والتي غالبا ما كانت الجزائر وراء تحقيقها بقيت العلاقات الفرنسية الجزائرية تتميز بالجمود حيث أن كل الدول وصلت إلى حل كلي أو جزئي فيما يتعلق بصراعها مع الشركات الاحتكارية بإستثناء الجزائر التي بقيت تنتظر قبول فرنسا للأمر الواقع فيما يتعلق برفع أسعار البترول الجزائري⁽⁵⁸⁾.

رابعا: مراحل المفاوضات الجزائرية-الفرنسية السابقة للتأميم:

في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية طالبت الجزائر في بداية 1969 الشركات الفرنسية ببدأ المفاوضات حول إعادة النظر في الأحكام الضريبية المنصوص عليها في إتفاقية 1965 وذلك تنفيذا للمادة 27 من هذه الاتفاقية، لكن الحكومة الفرنسية ظلت تماطل في بدء المفاوضات حتى نوفمبر 1969⁽⁵⁹⁾ بهدف الاحتفاظ بالوضعية القديمة⁽⁶⁰⁾ وقد إنقسمت هذه المفاوضات إلى مرحلتين:

أ- المرحلة الأولى: 24 نوفمبر 1969 إلى 13 جوان 1970:

إنطلقت المفاوضات بين الطرفين في 24 نوفمبر 1969 وقد ترأس الوفد الجزائري بلعيد عبد السلام وزير الطاقة ومن الجانب الفرنسي بروني مدير الشؤون الاقتصادية

في وزارة الخارجية الفرنسية وتمت المفاوضات في سبع لقاءات خلال 25 يوما⁽⁶¹⁾. وكان التفاوض يدور في إطارها العام حول تعديل سعر البترول الجزائري ومراجعة النظام الضريبي المؤسس على ذلك السعر⁽⁶²⁾ وقد ركز الطرف الجزائري منذ البداية على المادة 27 من اتفاقية جويلية 1965 في مطالبته برفع السعر المرجعي من 2.08 دولار أمريكي للبرميل إلى 2.65 دولار أمريكي والاحتفاظ بنسبة 55% من الفوائد واعتماد النظام الضريبي للأوبك، وقد تم التوصل إلى سعر 2.65 دولار أمريكي من خلال مقارنة مع الأسعار في الشرق الأوسط بالإضافة

إلى فروق الشحن التي أصبحت أكثر أهمية مع إغلاق قناة السويس ومزايا جودة البترول الجزائري بما في ذلك انخفاض الكثافة وغيرها.

أما الجانب الفرنسي فقد كانت وجهة نظره مختلفة تماما فقد طالبوا أخذ بعين الاعتبار الأموال الموزعة في إطار المنظمة الصناعية المشتركة والاستثمارات التي تمت في إطار الشركة التعاونية " أسكوب "، وأشار إلى أن إطفاء جميع رساميل الاستثمارات لم تتم ومن ناحية أخرى ولا اعتبارات فنية مختلفة رفضت مقارنة البترول الجزائري بالبترول في الشرق الأوسط إضافة إلى رفض رفع الفوائد بالنسبة للطرف الجزائري الذي لا يساهم إلا بالثلث في أسكوب، على هذا الأساس كانت وجهات النظر مختلفة بين الطرفين منذ بداية المفاوضات ⁽⁶³⁾.

والواقع أن التطور الحاصل في تجارة البترول العالمية في تلك الفترة ساند تماما الموقف الجزائري في رفع سعر البترول المنتج في الجزائر حيث أن عوامل رفع أسعار البترول عالميا كانت قد تحققت وتفاعلت فيما بينها بقوة واضحة خاصة منذ إغلاق قناة السويس بعد حرب جوان 1967 ⁽⁶⁴⁾، وقد كان لهذه التطورات انعكاس كبير على العلاقات الجزائرية الفرنسية وعلى هذا النحو نما النزاع الأكثر تعقيدا ⁽⁶⁵⁾.

ولقد قامت الحكومة الفرنسية من جانبها، وبعد أن تشبثت طويلا بالقول أن الاعتماد على المادة لا يسمح بأي تغيير في السعر القياسي الضرائبي ⁽⁶⁶⁾ بتقديم اقتراح حيث اعتبرت المادة 27 تعني إنقاصا في مستوى السعر الاسترشادي وعلى هذا الأساس طالب الوفد الفرنسي بتخفيض السعر الاسترشادي المحدد والمطبق عمليا منذ عام 1965 بالنسبة للبترول الجزائري بما قيمته 04 سنت للبرميل، وقد كان لهذا الادعاء الفرنسي أثر نفسي سلبي للغاية لدى الطرف الجزائري والذي أصبح أكثر تشددا في موقفه إزاء الطرف الفرنسي وبعد أن كانت الجزائر تطالب أن يكون السعر الاسترشادي الجديد هو 2.65 دولار أمريكي للبرميل إذ به أصبح يصّر على رفعه إلى 2.85 دولار أمريكي للبرميل ⁽⁶⁷⁾.

وبعد بضعة شهور من المفاوضات وفي جوان 1970 عرض الطرف الفرنسي في مذكرة زيادة سعر البترول من 2.08 دولار أمريكي إلى 2.16 دولار أمريكي ولمدة سبع سنوات ويرتفع تدريجيا إلى أن يصل إلى 2.31 دولار أمريكي في 1975 (68).

وقد كان تحديد الطرف الفرنسي لهذا السعر يتزامن مع المخطط السادس (1971-1975) . وقد كان ردّ فعل الجزائر تأجيل المفاوضات في 13 جوان 1970 (69).

وهكذا وبعد ثماني شهور من المفاوضات إتضح للجزائريين عقم الأسلوب التفاوضي لحل الخلاف البترولي بين البلدين ومن ثم أصبح هناك حتمية اللجوء إلى عمل من أعمال السيادة الوطنية للبلاد على موارد الثروة القومية فيها، وانطلاقا من هذه القناعة المنطقية التي إنتهى إليها الجانب الجزائري أصدر وزير الاقتصاد والطاقة الجزائري في 20 جويلية 1970 تعليمات إلى كافة الشركات الفرنسية العاملة في قطاع البترول الجزائري بأن تسدّد التزاماتها المالية تجاه حكومة الجزائر على أساس السعر الاسترشادي الجديد للبرميل وهو 2.85 دولار أمريكي للبرميل والذي كان حينذاك يتماشى مع سعر البترول الليبي مع مراعاة فروق النظام الضرائبي واختلاف تكاليف النقل (70).

وقد كان اتخاذ هذا القرار ممارسة من جانبها لعمل من أعمال السيادة وهو مستمد من المبادئ التي يقوم عليها القرار رقم 16-90 الصادر عن منظمة الأقطار المصدرة للبترول خاصة وأن الجزائر تلقت تأييد من المنظمة وفق ما ورد في القرار رقم 19-105 والقرار 20-114 اللذان اتخذا في مؤتمر الدوحة والجزائر على التوالي (71).

وفي اليوم التالي من القرار الجزائري أصدر مجلس الوزراء الفرنسي أن تغيير السعر المرجعي لا يمكن أن يحدث إلا " بإتفاق الطرفين " وأن قرار وزير الاقتصاد

والطاقة الجزائري يرر اللجوء إلى إحداث التوفيق والتحكيم بموجب اتفاقية 1965 من الناحية القانونية وذلك بموجب نص المادة 27 التي تستبعد كل لجوء إلى إجراء من جانب واحد في نهاية المطاف بل يتم بتبادل المذكرات ⁽⁷²⁾ وقد صاحب اجتماع مجلس الوزراء حملة صحافية للتنديد بالقرار الجزائري ⁽⁷³⁾ ومحاولة إظهاره في نظر الرأي العام وكأنه مطلب تحكيمي جديد غير معقول من جانب الجزائر ⁽⁷⁴⁾ وبصفة عامة تركزت تعليقات الصحف حول ثلاث نقاط رئيسية :

1- خرق الجزائر لاتفاقية 1965 حسب زعمها بقرارها رفع ضريبة البترول من جانب واحد.

2- تهديد بعض الصحف من خلال بعض التعليقات بتخفيض واردات فرنسا من الخمر الجزائري كوسيلة إنتقام اقتصادي وضغط على الجزائر حتى تتراجع على قرارها الأخير حسب تصوّرهم .

3- التهديد باستخدام العمال الجزائريون كأداة للتسعيّرة البترولية ومساومتها ⁽⁷⁵⁾.

كما ركزت الشركات الفرنسية معارضتها كذلك للتسعيّرة البترولية الجديدة التي فرضتها الجزائر بادعائها أن تطبيق التسعيّرة الجديدة التي فرضتها الجزائر تجعل استغلال البترول الجزائري غير اقتصادي وغير مريح لهذه الشركات مثلما إدّعت مجموعة " إيراب " على أنها ستخسر 22 سنت على الأقل عن كل برميل تصدّره من البترول الجزائري إذا ما طبقت التسعيّرة الجديدة 2.85 دولار أمريكي للبرميل والتي اعتمدت في ادعاءاتها على إحصائيات وحسابات تقديرية مبالغ فيها أصدرتها في نشاطها في الجزائر وهي التي ظلت دوما تحتفظ بالسّرية حول نشاطها ومقدار أرباحها ⁽⁷⁶⁾.

حيث أعلنت أن متوسط تكلفة الإنتاج في عام 1969 بلغت 85 سنتا للبرميل بالإضافة إلى دفع 65 سنتا من الضرائب للجزائر بتكلفة إجمالية قدرها 150 سنتا، سعر البيع يتراوح 1 دولار و 95 سنتا إجمالي الربح هو 45 سنتا والتي يعاد استثمار

25 سنتا منها وبالتالي الربح الصافي قدره 20 سنتا للبرميل (8 فرنك للطن الواحد)، وقد كان الردّ الجزائري حول هذه الأرقام من خلال الجريدة الرسمية الجزائرية التي أكّدت عدم استفادتها مثلا من ارتفاع أسعار الشحن بعشرات السنوات للبرميل وبالتالي فالطرف الفرنسي الذي كان يشعر برياح التغيير في سياسة التعاون الجزائرية الفرنسية تريد مع ذلك ضمان الحصول على أسعار منخفضة قدر الإمكان ولأطول مدّة ممكنة ما لا يقل عن 05 سنوات.

في نفس الوقت كان الوضع الدولي ما يزال يعزز موقف الجزائر من خلال إغلاق تابلاين من طرف سوريا ثم تخفيضات الإنتاج المقررة في ليبيا وقد عرف السوق فعلا نقصا في عرض البترول وارتفاع حاد في طلب الحمولات البترولية (77)، أما الجزائر فرغم تيقنها من رفض الشركات البترولية الفرنسية تنفيذ القرار عمليا فقد سعت إلى إنهاء المجادلات الفنية القائمة على تناقض كامل في وجهات النظر بين الطرفين (78).

وقد ظلت الجزائر طوال المفاوضات التي تلاحقت بلا نهاية تتحمل ضررا متفاقما دون توقف، وذلك من جراء استمرار الشركات الفرنسية في دفع ضرائبها على أساس السعر القديم وهو 2.08 دولار أمريكي للبرميل (79) وقد أدى ردّ الفعل الفرنسي إلى افتتاح مفاوضات شاملة بين الجزائر وفرنسا (80).

ب- المرحلة الثانية : (20 أكتوبر 1970 - 15 أبريل 1971):

بعد أيام قليلة من صدور قرار الجزائر برفع التسعيرة البترولية نقل السيد رضا مالك سفير الجزائر في باريس للرئيس بومدين اقتراح الرئيس بومبيدو بأن تقبل الجزائر إيقاف تطبيق المرسوم المقرر في 20 جويلية، وأن تباشر الدولتان مراجعة إتفاقية 1965 بتصفية القضايا المالية وتغيير إطار التقارير البترولية ودراسة شروط تحديد التعاون على صعيد العلاقات التجارية واليد العاملة الأجنبية والاستثمارات الصناعية ودعم التنمية... الخ.

كان الاقتراح الفرنسي بإدخال المفاوضات البترولية في إطار محادثات عامة تشمل كافة القضايا المتعلقة بين البلدين، إقتراحا يعكس تماما رغبة فرنسا في أن تنزع مواضيع أخرى تدور أساسا حول البترول تلك المواضيع التي كانت الحكومة الفرنسية ترى فيها مصادر قوة بالنسبة لها وفي وسعها استعمالها لكسب منافع باهظة في ميدان البترول (81).

إمتدت المرحلة الثانية من المفاوضات من 05 أكتوبر إلى 15 أبريل تمت في 66 يوم من المداولات وصنفت في 25 لقاء وقد ظلت المطالب الجزائرية من بدايتها إلى نهايتها دون تغيير والمتمثلة في تبني النظام المالي " للأوبيك " وتحديد سعر معروض في الموانئ الليبية والبحر المتوسط والخليج الفارسي (82) والمتمثل في 3.24 دولار أمريكي للبرميل (83) واسترجاع المساهمات مما يضمن للجزائر السيطرة على مجموع الشركات البترولية وأخيرا الاستعادة الكاملة للمصالح الفرنسية في حقول الغاز الطبيعي وشبكات نقل المحروقات (84) وهذا ما أكدّه الرئيس بومدين في خطابه بسكيكدة أثناء زيارته لولايات الشرق الجزائري حيث تحدث عن سياسة الجزائر البترولية والتعاون مع فرنسا حيث قال: "إن البترول يجب أن يكون أولا وقبل كل شيء في خدمة الجزائر والشعب الجزائري " .

وبخصوص موقف الشركات الفرنسية قال الرئيس بومدين: " إن الشركات لم تفهم بأن الثورة قد قامت في الجزائر وأن الثورة الاشتراكية تسعى لتحقيق أهداف واضحة رسمتها لنفسها، فهذه الشركات لم تدرك بأننا لم نعد في سنة 1830 ولكن في سنة 1970 " وواصل قائلا : " إن بعض الفئات لم تدرك بأن الجزائر أصبحت بلدا مستقل وتستمر في الاعتقاد بأنه في ميدان البترول يمكن أن تتنازل الجزائر عن جزء من سيادتها و يمكن إقامة سيادة مزدوجة " إننا نقول لهؤلاء " فالبترول ملكنا وكذلك الغاز لأن كلاهما يوجد في الجزائر... كما أن البترول يجب أن يندمج في اقتصاد الجزائر ويجب أن يعود بالنفع على الشعب الجزائري بالدرجة الأولى " ، أما بخصوص التعاون بين الجزائر وفرنسا قال: " هناك فرق بين المصالح العليا للشعب

الجزائري والفرنسي وبين المصالح الخاصة للاستعمار الجديد " وكل ما يحدث خارج هذا الإطار ولا يسير وفقا لهذا المبدأ، فإن حكومة الثورة لا يمكن أن تقبله ". وقد أكد الرئيس بومدين خلال الخطاب الأول على : " إن الجزائر مع التعاون في المدى القريب وفي المستقبل ونحن مع توسيع نطاق هذا التعاون ليشمل جميع الميادين على أساس المصلحة المتبادلة للشعبين الجزائري والفرنسي لكننا نرفض الاستغلال إن ثروات الجزائر يجب أن تسخر أولا وقبل كل شيء لبناء إقتصادنا" (85)، وقد تعثرت مساعي الجانبين للتوصل إلى التوفيق ما بين وجهتي نظرها المتعارضتين (86) فقد إنطلقت الجزائر من أن البترول جزائري وليس فرنسي وحفاظا على روح التعاون فقد إقترحت على فرنسا الاختيار بين حلين:

أ- الاسترجاع الكامل للفوائد الفرنسية وتصبح بذلك الشركات الفرنسية مجرد شركات للخدمات وتضمن لفرنسا تزويدا منتظما بالبترول.
ب- السيطرة على المصالح الفرنسية وإشراك فرنسا في المصالح الجزائرية وخضوع هذه الأخيرة للشروط الجزائرية.

وقد استبعد الطرف الفرنسي إسترداد الجزائر لمجموع مصالحهم ولذلك سعوا للتفاوض على أساس الخيار الثاني الذي يضمن بشكل أفضل حريتهم في استغلال حقول النفط على خلاف اختلاف المفردات التي تدل على موقف كل طرف مثل مصطلح " السيطرة " المستخدم من طرف الجزائريين يقابله تفضيل الفرنسيون مصطلح " الزيادة في المشاركة " (87).

وقد كان قبول الجزائر الاقتراح الفرنسي بوقف تنفيذ قرار 20 جويلية 1970 بناء على طلب رئيس الدولة الفرنسية، أن كلفها بالتأكيد تمديدا جديدا لفترة الانتظار أي زيادة المتأخرات لفترة مدتها سنتان عن ضريبة الدخل المستحقة من الشركات الفرنسية لصالح الخزينة الجزائرية، خاصة وأن القرار كان متوقفا على

مجموع العلاقات بين البلدين لهذا اعتبرت الجزائر الموضوع من الأهمية ووضعت ثقتها في نداء رئيس الدولة الفرنسية

لكن المواقف التي اتخذها الجانب الفرنسي فيما بعد قد كشفت حقيقة وهي أن طلب بادرة الثقة هذه كان يقصد بها إتاحة كامل المجال لفرنسا لإلحاق مزيد من الضرر بالجزائر⁽⁸⁸⁾ حيث لجأت فرنسا إلى عرض نموذج جديد مؤقت للتعاون لمدة ثلاث أو خمس سنوات في أواخر ديسمبر، حيث قدم " فرانسوا أورتولي" وزير التنمية الصناعية و الابحاث العلمية إقتراحا يتضمن تنازل الشركات الفرنسية عن ثلث الحقوق في الحفر مما يسمح لسوناطراك بالتحكم الشامل في 51% من إنتاج البترول الخام والتنازل عن حقول الغاز وأنابيب النقل وتجديد المساعدات المالية وضمن المداخليل إذا كانت فرنسا غير قادرة على التصرف في شراء الخمور الجزائرية وزيادة النسبة السنوية للعاملين المقبولين في فرنسا⁽⁸⁹⁾، لكن هذه الاقتراحات إستثنت سيطرة الجزائر على الشركات بمعنى على مستوى القيادة واتخاذ القرارات يكون بالتساوي⁽⁹⁰⁾ كما فرض الطرف الفرنسي سيطرته على حقل حاسي مسعود⁽⁹¹⁾.

وكان أساس هذه الاقتراحات بالنسبة للجانب الفرنسي هو تمديد التعاون بين الدولتين إلى ثلاث سنوات أخرى وضمن سيطرتهم على بعض الآبار وهو ما يتنافى مع مبدأ السيطرة على البترول الذي كانت تسعى إليه الجزائر في إطار السيادة الوطنية وهو المبدأ الذي كان غير قابل للتفاوض، وصاحب هذا الفشل احتجاجات شركات البترول الفرنسية برفع سعر البترول الجزائري إلى 2.85 دولار أمريكي للبرميل وهو السعر الذي كانت قد رفضته هذه الأخيرة في البداية، كما رفضت اتجاهات التهدة التي أبدتها الحكومة الفرنسية إزاء المطالب الجزائرية⁽⁹²⁾ ، وفيما يخص السعر المرجعي للضرائب الذي أدلت به الشركات الفرنسية على الرغم من أنه كان في المستوى الذي حدّته الجزائر في بداية المفاوضات إلى أن الظروف

الدولية سرعان ما تجاوزته فاللقاءات بين الشركات البترولية والبلدان المنتجة للخليج توصلت في النهاية إلى رفع أسعار بترول الخليج، وقد اقترح وزير الاقتصاد والطاقة الجزائري بلعيد عبد السلام بعد القيام بعمليات حسابية 3.20 دولار أمريكي⁽⁹³⁾ وقد أثر اختلاف مواقف الطرفين في إحراز التقدم في القضايا الأخرى.

في شهر فبراير 1971 وصل الطرفان إلى الشهر الخامس عشر من التفاوض وخلال الأشهر الخمسة الأخيرة والتي كانت مخصصة للتفاوض الشامل عقد ممثلوا الحكومتين اجتماعات بلغ مجموعها 52 يوما ولم يتوصل الطرفان إلى أي اتفاق حول أية ناحية من النواحي الجوهرية قيد التباحث .

فعلى الصعيد الضرائبي رفضت فرنسا في بادئ الأمر أن تأخذ بعين الاعتبار رفع السعر الجزائري المعلن إلى مستوى الأسعار المعلنة في الأقطار المنتجة الأخرى، وعمدت فيما بعد على الامتناع عن مناقشة هذا الموضوع وطلبت إنتظار ظهور نتائج مفاوضات طهران وعندما تم التوقيع على اتفاقيات طهران طالبت من جديد انتظار نتائج مباحثات طرابلس.

خامسا: تأميم البترول في 24 فيفري 1971:

أولا: : إعلان الرئيس بومدين تأميم البترول الجزائري:

في 04 فيفري 1971 قررت الحكومة الفرنسية من جانبها ومن طرف واحد تعليق المفاوضات لأجل غير مسمى وبدون تقديم أي تفسير للطرف الجزائري.

ورغم المساعي الدبلوماسية المتوالية التي قامت بها الحكومة الجزائرية في ذلك الحين لدعوة فرنسا إلى استئناف المباحثات فوراً وبشكل جدي حتى نهايتها إلى أن الطرف الفرنسي كان متمسكا بمواقف المماطلة، ووجدت الجزائر نفسها أمام الاختيار الوحيد بين الرضوخ إلى إرادة فرنسا وبين التصرف بما هو كفيل بالحفاظ على مصالحها، في وقت كان الموقف الفرنسي يستهدف التأخير إلى ما لا نهاية

لعملية إدخال تعديلات كان من الضروري والواجب إدخالها على بعض الأحكام من اتفاقية سنة 1965، وبعد مضي ثلاثة أسابيع من وقف فرنسا المفاوضات وبعد رفض فرنسا الدعوات المتكررة التي وجهتها الجزائر لاستئناف المفاوضات والعودة إلى الحوار⁽⁹⁴⁾ قررت الحكومة الجزائرية تطبيق الاختيارات الأساسية لها في ميدان البترول وعلى هذا الأساس أعلن الرئيس هواري بومدين في خطابه بسكيكدة بمناسبة ذكرى تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وبصفة رسمية عن عملية التأميم والذي كان بالشكل التالي:

1- تأميم 51 % من أسهم الشركات البترولية الفرنسية

2- تأميم الغاز الطبيعي ب 100 % .

3- تأميم النقل البري أي كل الأنابيب البترولية 100%.

كما أعلن وبصفة رسمية تعويض كل ما تأخذه الجزائر ويكون التعويض على أساس التعويض الممنوح للشركات المؤممة سابقا، كما أعلن أن الجزائر سوف تعامل الشركات الفرنسية على نفس الأسس و المبادئ مع الشركات العالمية الأخرى، كما أكد الاستمرار في تمويل السوق الفرنسية بالبترول الجزائري على أساس الأسعار الدولية وأن الجزائر مستعدة لاستئناف المفاوضات لتحديد أسعار البترول في المستقبل على أساس قرارات طرابلس وكذلك حول إعادة النظر في هياكل الشركات على ضوء القرارات المعلن عليها لأن المراقبة والقيادة أصبحت بين أيدي الجزائريين واستئناف المفاوضات للفصل في باقي الملفات⁽⁹⁵⁾.

ثانيا: نتائج التأميمات داخليا وخارجيا:

أ- علي المستوى الداخلي: (وضعية سوناطراك بعد تأميمات 24 فيفري):

بعد القرارات التاريخية لـ 24 فيفري ممتلكات سوناطراك عرفت زيادة كبيرة ملحوظة⁽⁹⁵⁾ ووفقا للتقديرات الرسمية الجزائرية السيطرة على 51 % من المصالح الفرنسية في الجزائر أدى إلى زيادة إنتاج الشركة الوطنية سوناطراك بـ 15 مليون طن

أي حوالي 30 ٪ من الإنتاج البترولـي الجزائري في 1970 (48 مليون طن) أي إلى 28 مليون طن تقريبا، وذلك نتيجة للتحويل إلى سوناطراك حوالي 12 مليون طن من إنتاج الشركات الفرنسية ⁽⁹⁶⁾ وبهذا الإنتاج الشركة الوطنية سوناطراك أصبحت تقارن مع الشركات الكبرى للإنتاج في العالم.

على مستوى الاحتياطات سوناطراك تتحكم في 900 مليار طن مؤكدة، ما يقارب حوالي 55 ٪ من الاحتياطات الإجمالية للبلد ⁽⁹⁷⁾ مقابل 30 ٪ قبل قرارات 24 فيفري 1971، فيما يتعلق بنشاطات النقل سوناطراك أصبحت تسيطر 100 ٪ على ثلاث أنابيب النقل الأساسية المؤدية إلى الساحل (بطاقة إجمالية بـ 52 مليون طن) وتملك مساهمة بالأغلبية في أنابيب النقل الثانوية والخطوط المشتركة ⁽⁹⁸⁾.

وبموجب ذلك أصبحت شركة سوناطراك أكبر شركة بترول عربية تمتلك وتدير وتنفذ سلسلة العمليات الكاملة في صناعة البترول من مراحل البحث والمسح والتنقيب والحفر والإنتاج إلى مراحل النقل والتكرير والتصنيع والتصدير والتسويق للبترول الجزائري الذي بلغ حوالي 47.9 مليون طن في 1970 وحوالي 54 مليون طن في عام 1971 ⁽⁹⁹⁾.

وقد كان تأميم البترول والغاز في الجزائر بداية هامة لدعم سياسة التطور المستقل للاقتصاد الوطني وتحويله من اقتصاد غير مستقر وحيد الجانب إلى اقتصاد ثابت وطني غير تابع، وهي بداية لإيقاف الآثار السلبية الكبيرة على الوضع الاقتصادي التي تركها النهب المستمر لثروات البلاد وفي حل التناقضات التي كانت تهدد أي تطور اجتماعي واقتصادي جذري في الجزائر، كما ساعدت في تعبئة أكبر ما يمكن من الرأسمال الضروري لتنفيذ المخطط الرباعي ⁽¹⁰⁰⁾ فالأهمية الممنوحة لهذا القطاع تعود أيضا إلى الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه التنمية الرشيدة للثروات البترولية والغازية في الصناعة، وفي تعزيز القطاعات الاقتصادية الوطنية الأخرى، في زيادة قدرات تراكم الرأسمال والمداخيل بالعملة الصعبة وفي تنمية المبادلات الخارجية

(101) وقد عرف الميزان التجاري لأول مرة فائضا بـ 152.3 مليون دينار (33.5 مليون دولار أمريكي) بالرغم من انخفاض صادرات البترول بحوالي 25% بعد المقاطعة المؤقتة للشركات البترولية الفرنسية التي مسّتها تأميمات 24 فيفري والقانون الأساسي للبترول فيما بعد، ويعود ارتفاع مداخيل البترول إلى ارتفاع الأسعار البترولية وتحسين القاعدة الضريبية وتغيير نظام التحويلات المطبق على الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر و إيراب (102)، وقد بلغت مداخيل المحروقات في عام 1972 32 مليار فرنك (103)، أي حوالي مليار دولار أمريكي مقابل 560 مليار دولار أمريكي عام 1970، وبلغت المداخيل الضريبية حوالي 640 مليون دولار أمريكي أو حوالي 3200 مليون دينار جزائري مقابل حوالي 1400 مليون دينار جزائري عام 1970 و 1730 مليون دينار عام 1970 (104).

وقد إرتفعت الاستثمارات في التنمية من 1061 مليون دينار في 1970 إلى 1159 مليون في 1971 أخذنا بعين الاعتبار تسديد القروض بالعملة الصعبة (105). ومن الواضح أن قرارات 24 فبراير كان لها آثار هامة بعيدة المدى بالنسبة للتنمية الاقتصادية في الجزائر والمساهمة في دفع عجلة التطور والتصنيع وإنجاح مخططات التنمية.

ب- على المستوى الخارجي:

إن قرارات التأميم التاريخية التي أعلنها الرئيس بومدين في 24 فيفري قد أحدثت أصداء بعيدة المدى تجاوزت حدود الوطن الجزائري إلى الوطن العربي بأسره والعالم أجمع وقد أثبتت الجزائر بهذه القرارات التاريخية أنها وفية على الدوام لمبادئها الأساسية في التحرر السياسي والاقتصادي.

كما أكّدت دورها الطلائعي في العالم العربي وبين بلدان العالم الثالث في المعركة التي تخوضها من أجل تأمين تحررها الاقتصادي الحقيقي وإرساء دعائم تطورها الإنمائي السليم (106).

وتمثل التجربة الجزائرية في التأمين أول تجربة كبرى يخوضها بلد عربي بوجه الاحتكارات البترولية. فقد عملت على كسر أسطورة قوة الكارتل الدولي وعدم إمكان الوقوف، وأكثر ما كان يخشاه الاستعمار هو سريان عدوى التأمين من بلد إلى آخر وأن يؤدي قوة المثل الذي أعطته الجزائر إلى توعية الشعوب النامية التي تعاني من عملية النهب الاستعماري المتواصل لشرواتها الطبيعية ⁽¹⁰⁷⁾.

والحقيقة أن الحملات الفرنسية الواسعة ضد الجزائر والتي تدخل في هذا النطاق بعد التأمينات التي امتدت من الميدان السياسي إلى الميدان الدبلوماسي إلى الميدان التجاري والتي استعملت فيها جميع الأوراق ورقة " الصداقة العربية- الفرنسية " وورقة " التضامن العربي " وورقة " السياسة الديغولية المناوئة لأمريكا " جلب عطف المعسكر الاشتراكي هذه الحملات الواسعة لا يمكن تفسيرها إلا بشيء واحد وهو أن الاستعمار الفرنسي الحديث قد أصيب في موقع حساس من مواقعه بالقارة الإفريقية ⁽¹⁰⁸⁾ والوطن العربي حيث استغلت فرنسا ما كسبته من " إعادة الاعتبار " بتعاونها مع الجزائر في تحقيق هدفين وهما:

- المحافظة على نفوذها في المناطق الإفريقية و" الفرنسية " سابقا.
- تمديد نفوذه إلى مناطق أخرى من الوطن العربي والعالم الثالث. كان قد فقدتها في حرب الجزائر ⁽¹⁰⁹⁾.

فالاستعمار الفرنسي الحديث يعلم أن مثال الجزائر سيحتذي به خصوصا وأنه تناول معركة جد حساسة بالنسبة للعالم الثالث وهي معركة الخروج من التخلف بواسطة السيطرة على الموارد الوطنية واستغلالها في خدمة التنمية الوطنية بعد إفتكاكها من سيطرة واستغلال الاحتكارات الأجنبية ⁽¹¹⁰⁾، هذا ما أدى بالحكومة والشركات الفرنسية إلى السعي للقضاء على إجراءات التأمين والإبقاء على العلاقات الاقتصادية القديمة.

الخاتمة:

إن الجزائر في مسيرتها نحو التأميم إنطلقت في خطوات مدروسة من معطيات واقع علاقاتها واتفاقاتها مع الشركات الفرنسية، فمنذ بداية عام 1969 طالبت الجزائر الشركات الفرنسية ببدء المفاوضات حول إعادة النظر في الأحكام الضريبية المنصوص عليها في إتفاقية 1965، وذلك تنفيذاً للمادة 27 من هذه الاتفاقية وقد إستمرت المفاوضات إلى غاية تعليقها من جانب واحد من الطرف الفرنسي في 04 فيفري 1971، رغم تحذيرات الجزائر عدّة مرات من نتيجة المماطلة.

وبالتالي كان على الحكومة الجزائرية اتخاذ الإجراءات اللازمة وهو ما يخوله القانون للدولة ذات السيادة على ثرواتها مستغلة الظروف الداخلية والخارجية الملائمة وتم ذلك بإعلان الرئيس هواري بومدين عن تأميم البترول في 24 فيفري 1971، وأصبحت بذلك الجزائر تقف في مواقع قيادية من الاستثمارات البترولية وتوجيهها بما يخدم مصلحة الوطن وتكون الجزائر وضعت حدا لاستغلال الشركات الفرنسية للثروات الجزائرية، وكرّد فعل على هذه الإجراءات فقد عملت الحكومة والشركات الفرنسية على عرقلة نجاح هذه الإجراءات واستعملت مختلف الوسائل من أجل إفشالها وهو ما كان له تطور مباشر على تطور العلاقات بين الطرفين .

قائمة المصادر و المراجع:

- 1- المجاهد: " نحو استعادة حقوقنا المهضومة في ثرواتنا البترولية" ، 06 أوت 1964، ص: 12.
- 2- نيكولا سركيس: البترول و الغاز- تجربة رائدة في البناء الوطني و التحرر الإقتصادي، بيروت، المركز الجزائري للإعلام و الثقافة، 1975، ص: 23.
- 3 - نازلي معوض أحمد: العلاقات بين الجزائر و فرنسا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص: 161-162.

* بشير بومعزة: إلتحق بحزب الشعب الجزائري في المرحلة الثانوية من دراسته بعد أحداث 08 ماي والتي أعتقل فيها أصبح من المساعدين المقربين لمصالي الحاج بفرنسا، وكان مسؤول بليون عن المنطقة الجنوبية لفرنسا، إعتقل وعذب لعدة مرات،

في 02 أكتوبر 1961 فر من السجن ليلتحق بقيادة فدرالية فرنسا لجهة التحرير الوطنية والتي لجأت إلى ألمانيا، محافظ وطني للإعلام والدعاية، نائب في عنابة في الجمعية التأسيسية الأولى في سبتمبر 1962، وأصبح وزير الإقتصاد (1963-1966) ورئيس مجلس الأمة (1988-2001) (أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962) ترجمة: عالم مختار، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2007، ص 99-100).

⁴ - المجاهد: "حديث مع الأخ بشير بومعزة وزير الإقتصاد الوطني"، 28 ماي 1964، ص: 12.

^{**} بن بلة: بدأ نضاله مع جبهة التحرير الوطني في رتبة مساعد ضمن الفرقة الرابعة عشر للقناصة الجزائريين، شارك في جميع الحملات في فرنسا وإيطاليا، عندما عاد إلى الجزائر في 1945، غادر الجيش وانضم إلى حزب الشعب الجزائري، وقد تسلق بسرعة درجات التنظيم الوطني، إعتقل لعدة مرات، أصبح عضوا في البعثة الخارجية لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية، وتخصص في القضايا العسكرية، إعتقل في 22 أكتوبر 1956 بعد عملية إختطاف طائرة، الزعماء الستة، أطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار، أيد قيادة أركان الجيش وعارض الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إنتخب عام 1962 رئيس الجمهورية الجزائرية، عزل في عام 1965 من طرف مجلس الثورة برئاسة هواري بومدين (أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 66-67).

⁵ - Jean BAUMIER : *Les maitres du Pétrole* .

Juillard. paris .1969 : p : 154

⁶ - نازلي عوض: المرجع السابق، ص: 163

⁷ - Rabah MAHIOUT : *Le pétrole algérienne* ,

Alger , édition ENAP : 119.

- ⁸ - حسين مالطي: النفط الأحمر، ترجمة: مصطفى جنيدي، الجزائر، دار النشر مارينور، 1967، ص: 80
- ⁹ - الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987.
- ، ص: 115.
- ¹⁰ - عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، بيروت، دار الطليعة للطباعة و النشر، ط1، 1974، ص 94.
- ¹¹ - عبد القادر يحياوي، "البترول وعلاقات التعاون الجزائري- الفرنسي"، المشاكل والتطورات والآفاق الجديدة"، الجيش، (نوفمبر 1970)، ص: 43
- ¹² - نيكولا سركيس، مرجع سابق، ص: 06.
- ¹³ - المرجع نفسه، ص: 24.
- ¹⁴ - مركز الإعلام البترولي: تطور العلاقات، المرجع السابق، ص: م 10-08.
- ¹⁵ - نفس المرجع، ص: 53.
- ¹⁶ - مركز الإعلام البترولي، تطور العلاقات، المرجع السابق، ص: م 2-9-2-20.
- ¹⁷ - طاهر عتيقة، "ذكرى التأميم، تغيير المعطيات الاقتصادية والسياسية لتطوير الجزائر"، الجيش، (فبراير 1981)، ص: 47.
- ¹⁸ - نازلي معوض، المرجع السابق، ص: 231.
- ¹⁹ - عبد القادر يحياوي، "البترول وعلاقات التعاون الجزائري- الفرنسي"، المرجع السابق، ص: 45-46
- ²⁰ - Nicole GRIMAND, op.cit , P : 71
- ²¹ - حسن بهلول، "المعركة البترولية الكبرى"، (04 جوان 1972)، ص: 18.

²² -Mahfoud BENNOUNE, Ali El Kenz : *Le Hasard et L'histoire*, Entretiens avec Belaid Abdesselam .t1. Algérie. ENAG. 1990,p : 399 .

²³ - حسن بجلول، "المعركة البترولية الكبرى"، المصدر السابق، ص: 18.

²⁴ - عبد القادر يحياوي، "معركة البترول بين المنتجين والمستهلكين"، الجيش، (أفريل 1971)، ص: 36.

²⁵ Nicole GRIMAND, « le conflit pétrolier franco-algérien », *revue française de science politique*, (décembre 1971), p 1286.

²⁶ Nicole GRIMAND, « la politique extérieur de l'Algérie », op.cit, p 71

²⁷ - المجاهد، "نحو مفهوم جديد للاتفاقات البترولية"، (26 جانفي 1969)، ص: 11.

²⁸ - Ali AISSAOUI : the political economy of oil and gaz ,Oxford institut for energy studies,2001 , P : 78.

²⁹ - المجاهد : " نحو مفهوم جديد للاتفاقات البترولية"، المصدر السابق، ص: 11.

³⁰ - Ali AISSAOUI : op.cit : P : 78.

³¹ - المجاهد: "نحو مفهوم جديد للاتفاقات البترولية"، المرجع السابق، ص: 11.

³² - Ali AISSAOUI : op.cit : P : 78.

³³ - Mahfoud BENNOUNE : op.cit : P : 348.

* - كان المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ذا فعالية أكثر في تحقيق أهداف التصنيع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحدد سياسة التصنيع في جزائر الشورة فيما يلي: " إن شروط تحقيق الإستراتيجية الخاصة بالتنمية التي تستهدف بناء

الاقتصاد الوطني. تستلزم بناء منشآت صناعية منذ البداية، قادرة على توفير المنتجات الأساسية للتحويل الصناعي، وكانت السياسة التشييدية للقاعدة المادية الأولى للتنمية من شأنها أن تؤدي إلى تدعيم الأهداف التالية:

- إنتاج الفولاذ...والذي اعتبر منطلق كل صناعة معدنية أو ميكانيكية أو كهربائية.

- تحويل المواد غير الحديدية...لتوسيع الصناعة الميكانيكية والكهربائية.

- إنتاج مواد البناء التي يتوقف عليها النجاح في سياسة تنمية البلاد، والتي تحدد كل ديناميكية الاستثمار.

- تطوير صناعة الأسمدة التي توفر المنتجات الإستراتيجية للتنمية الفلاحية....

- توفير منتجات المواد القائمة على الصناعة الكيميائية والتي تسمح بالحصول على المواد الأولية لصناعات التحويل الكبرى والضرورية لمختلف صناعات الإنتاج. وبذلك فقد جعلت القيادة الثورية من تخطيط التصنيع الوسيلة الأكثر نجاعة لتحقيق أهداف التنمية في الجزائر (أنظر:الجيش: 19 جوان 1965، 19 جوان 1978، المرجع السابق، ص 11)

34 - Jean Jacques BERREBY : « Algérie une conjoncture favorable à la révision des accords de 1965 avec la France », *Le Monde diplomatique*, (septembre 1970), p 16.

35 - Inga BRANDELL: op.cit, P : 79.

36 - حسين مالطي، المرجع السابق، ص: 251-252.

37 - أنتوني سامبسون، الشقيقات السبع، ترجمة: سامي هاشم، بيروت، معهد الإنماء العربي، ط1، 1967، ص: 303.

38 - نيكولا سركيس، المرجع السابق، ص: 39.

39 - حسين مالطي، المرجع السابق، ص: 252.

⁴⁰ - Mahfoud BENNOUNE, op.cit, P : 403-404.

⁴¹ - حسين مالطي، المرجع السابق، ص: 254.

⁴² - نيكولا سركيس، المرجع السابق، ص: 39.

⁴³ - الحسان بوقنطار، المرجع السابق، ص: 116.

⁴⁴ - Inga BRANDELL : *les rapports Franco-algériens depuis 1962 et des hommes*, paris .Editions L'harmattan.1981 ,p :79 .

⁴⁵ - حسين مالطي، المرجع السابق، ص: 256-257.

⁴⁶ - عبد القادر يحياوي، "معركة البترول بين المنتجين والمستهلكين"، المرجع السابق، ص: 32.

⁴⁷ - Rabah. MAHIOUT : P 138.

⁴⁸ - عبد القادر يحياوي: المرجع السابق، ص: 33.

⁴⁹ - "الكارتل ومنظمة الدول المصدرة للبترول وتسويق الغاز الطبيعي"، المجاهد، 07 فيفري 1971، ص: 14.

⁵⁰ - "مؤتمر كاركاس والقرارات التاريخية"، المجاهد، (31 جانفي 1971)، ص: 13.

⁵¹ - عبد القادر يحياوي، المرجع السابق، ص: 33.

⁵² - حسين مالطي، المرجع سابق، ص: 265.

⁵³ - عبد القادر يحياوي، "معركة البترول بين المنتجين والمستهلكين"، المرجع السابق، ص: 32.

⁵⁴ - حسين مالطي، المرجع سابق، ص: 270.

⁵⁵ - المجاهد: "الشركات البترولية ترضخ لشروط منظمة الدول المصدرة للبترول"، 21 فيفري 1971، ص: 12.

- ⁵⁶ - عبد القادر يحياوي: "معركة البترول بين المنتجين والمستهلكين"، المرجع السابق، ص: 33.
- ⁵⁷ - المجاهد: "الكارتل ومنظمة الدول المصدرة للبترول وتسويق الغاز الطبيعي"، (7 فيفري 1971)، ص: 14.
- ⁵⁸ - المجاهد: "التجربة الجزائرية في تأمين النفط والغاز"، (20 جوان 1971)، ص: 17.
- ⁵⁹ - حسين مالطي، المرجع السابق، ص: 272.
- ⁶⁰ - نيكولاسركيس، المرجع السابق، ص: 40.
- ⁶¹ - المجاهد: رأي المجاهد، (9 أوت 1970)، ص: 10.
- ⁶² - Nicole GRIMAND : « Le conflit pétrolier p 1289. franco-algérien », Op.cit,
- ⁶³ - نازلي معوض: المرجع السابق، ص: 231.
- ⁶⁴ - Nicole GRIMAND: op.cit, P : 1289-1290.
- ⁶⁵ - نازلي معوض: المرجع السابق، ص: 232.
- ⁶⁶ - Ali. AISSAOUI : op.cit : P. 77.
- ⁶⁷ - مركز الإعلام البترولي، المرجع السابق، ص: 14.
- ⁶⁸ - نازلي معوض: المرجع السابق، ص: 232.
- ⁶⁹ - Mahfoud BENNOUNE: op.cit, P : 401.
- ⁷⁰ - Nicole GRIMAND : « La politique extérieur de 71. l'Algérie », op.cit, p
- ⁷¹ - نازلي معوض: المرجع السابق، ص: 234.
- ⁷² - مركز الإعلام البترولي، المرجع السابق، ص: 17.
- ⁷³ - Nicole GRIMAND : « Le conflit pétrolier franco-algérien », op.cit, p 1291-1292

- 74 - Mahfoud BENNOUNE : op.cit., 401.
- 75 - مركز الإعلام البترولي: المرجع السابق، ص: 17.
- 76 - عبد القادر يحياوي: "البترول وعلاقات التعاون الجزائري الفرنسي"، المرجع سابق، ص: 44.
- 77 - عبد القادر يحياوي: "البترول وعلاقات التعاون الجزائري الفرنسي"، الجيش، الحلقة الثانية، (ديسمبر 1970)، ص: 20.
- 78 - J.J. BERREBY : «Algerie une conjoncture favorable à la révision des accords de 1965 avec la France », op.cit., p 16.
- 79 - نازلي عوض: المرجع السابق، ص: 235.
- 80 - مركز الإعلام البترولي: المرجع السابق، ص: 18.
- 81 - Mahfoud BENNOUNE: op.cit, P : 401-402.
- 82 - مركز الإعلام البترولي: المرجع السابق، ص: 24.
- 83 - Nicole GRIMAND : « La politique extérieur », op.cit, p 75
- 84 - نازلي عوض: المرجع السابق، ص: 336.
- 85 - Nicole GGRIMAND, « La politique extérieur... », op.cit, p 75
- 86 - أنظر المجاهد: "زيارة الرئيس بومدين للشرق الجزائر"، الرئيس يقول: على الشركات الفرنسية أن تدرك بأننا لم نعد في سنة 1830"، (16 جويلية 1970)، ص: 09.
- 87 - نازلي معوض: مرجع سابق، ص: 236.
- 88 - Nicole GRIMAND : « Le conflit pétrolier franco-algérien.... », Op.cit, p.p 1265-1266

- ⁸⁹ - مركز الإعلام والبتترول: المرجع السابق، ص: 24-25.
- ⁹⁰ Nicole GRIMAND, « La politique extérieur de l'Algérie », op.cit, p 78.
- ⁹¹ Nicole GRIMAND, « Le conflit pétrolier franco-algérien », op.cit, p 1266-1267
- ⁹² Mahfoud BENNOUNE, Op.cit, p 406. -
- ⁹³ - نازلي عوض: المرجع السابق، ص: 236-237.
- ⁹⁴ Ali. AISSAOUI : op.cit., p 81. -
- ⁹⁵ - مركز الإعلام البترولي : المرجع السابق، ص: 26-28.
- ⁹⁶ - المجاهد: "الثورة تدخل قطاع الغاز والبتترول"، (28 فيفري 1971)، ص: 10.
- ⁹⁷ le patrimoine de la Sonatrach - *El Moudjahid*: après les décisions du 24 février 1971, (20-03-1971),p 04.
- ⁹⁸ - *Le pétrole et le Gaz arabes*: « La production de la Sonatrach passe à 28 millions de tonnes » , (01 avril 1971), p 09.
- ⁹⁹ - *El Moudjahid*: « Le patrimoine de la Sonatrach après les... » ,op.cit., p 04.
- ¹⁰⁰ - *Le pétrole et le gaz arabes*: « la production de la Sonatrach.... » , op.cit., p 09.
- ¹⁰¹ - المحجوب بوشنافة: "الجزائر في معركة البترول"، المجاهد، (05 مارس 1972)، ص: 11.
- ¹⁰² - محمد علي عبد الكريم: "التجربة الجزائرية في تأميم النفط والغاز"، المجاهد، (09 ماي 1971)، ص15.

¹⁰³ - *Le pétrole et le gaz arabes*: « nouvelle physionomie de l'industrie des hydrocarbures en Algérie » , (26 mai 1972), p 20.

¹⁰⁴ - *Le pétrole et le gaz arabes*: « Balance des paiements excédentaire en 1971 », (01 octobre 1972), p 07.

¹⁰⁵ - المجاهد: " سياسة دولية . لقد نجحت الجزائر حيث فشل مصداق " ، (26 مارس 1972)، ص: 14.

¹⁰⁶ - عاطف سليمان: المرجع السابق، ص: 175-176.

¹⁰⁷ - *Le pétrole et le gaz arabes*: « nouvelle physionomie » , Op.cit., p 20

¹⁰⁸ - المجاهد: "من وحي القرارات الثورية في ميدان البترول والغاز" ، (21 مارس 1971)، ص: 08.

¹⁰⁹ - محمد علي عبد الكريم: " التجربة الجزائرية في تأمين النفط والغاز" ، المصدر السابق، ص: 15

¹¹⁰ - حسن بهلول: "الحملات الفرنسية ضد الجزائر والخوف من العدوى" ، المجاهد، (06 ماي 1971)، ص: 08.

¹¹¹ - المجاهد: " من أجل فهم دور الثورة الجزائرية في معركة البترول" ، (28 مارس 1971)، ص: 07.

¹¹² - حسن بهلول: "الحملات الفرنسية ضد الجزائر والخوف من العدوى" ، المصدر السابق، ص: 08.